

تقرير
عن الدورة التدريبية
في التجارة والاستثمار للدول العربية
بالصين (بكين)
في الفترة من ٥ إلى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣

إعداد

خالد محمد علي مصطفى
مدير عام العلاقات العامة والمجلة

محمد سمير محمد فهمي
أخصائي ثان علاقات عامة

الأستاذة الدكتورة
المؤلفة المشاركة
للتنسيق والتحرير

محمد
٢٠١٢/١١/٧

٤. خالد محمد علي
٢. محمد سمير
وكتابات
١١/١٢

المؤلفة المشاركة
لاعداد
١١/٢٠١٢

للتنسيق والتحرير
المؤلفة

محمد
١١/٢٠١٢

فهرس تقرير الدورة التدريبية بالصين

رقم الصفحة	الموضوع	م
١	المقدمة	-١
٢	- الموضوعات التي تمت دراستها: **تجربة الصين ومالها وما عليها	-٢
٤	**تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاستثمار والتجارة - الفاعليات التي تم الاشتراك بها خلال الدورة التدريبية ** قمة رجال الأعمال الشباب الصينيين والعرب	-٣
٨	** فاعليات ندوة عن فرص الاستثمار المتاحة داخل مصر ومميزات الاستثمار في مصر	-٤
٩	تسليم هدية تذكارية لنائب رئيس الأكاديمية	-٥
١٢		٩

الدورة التدريبية في التجارة و الاستثمار للدول العربية
في الفترة ٥-٢٥ سبتمبر ٢٠١٣



المقدمة

شارك كل من الاستاذ/خالد محمد علي مصطفى_ مدير عام ادارة العلاقات العامة و المجلة
الاستاذ/محمد سمير محمد فهمي_ اخصائى ثانى علاقات عامة
في الدورة التدريبية في التجارة و الاستثمار للدول العربية خلال الفترة من ٥-٢٥ سبتمبر ٢٠١٣
التي نظمتها ا카데미ة المسؤولين التجاريين الدوليين بوزارة التجارة الصينية في بكين .
تعتبر وزارة التجارة احدى الاجهزة التنفيذية لمجلس الدولة بالصين . وهي المسؤلة عن:-
• رسم السياسات .
• وضع اللوائح و القواعد المتعلقة بالتجارة الخارجية .
• التصدير و الاستيراد و الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
• حماية المستهلك .
• ابرام الاتفاقيات التجارية الثنائية و المتعددة .
• تخطيط و تنفيذ المساعدات الدولية للبلدان النامية الاخرى .
بالاضافة الى ٢٤٥ مكتب تجارى في الدول ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين .

• نبذة عن الجهة المنظمة:-

ا카데미ة المسؤولين التجاريين الدوليين التابعة لوزارة التجارة وهي تعتبر جهاز التعليم و
التدريب الوحيد تحت اشراف مباشر من وزارة التجارة- بكين .

التجربة الصينية وما لها وما عليها

إنجازات الإصلاح الصيني خلال 35 السنة الماضية :

- نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي:
- ٩.٩% سنويا (١٩٧٨-2012)
- يبلغ 8300 مليار دولار أمريكي
- يحتل الرقم الثاني بعد الولايات المتحدة 15250 مليار
- في عام ١٩٧٨: ٢١٦,٥ مليار دولار
- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: 6000 دولار
- (١٩٧٨: ٩٨ دولار)
- حجم الاقتصاد الصيني في الفصل الأول من عام ٢٠١٠:
- ١٣٣٦,٩ مليار دولار (اليابان: ١٢٨٨,٣ مليار دولار)
- احتياطي العملات الأجنبية: ٣٣١٠ مليار دولار أمريكي (الرقم الأول في العالم)
- أكبر دائن للولايات المتحدة (السندات الحكومية: ١١٦٠ مليار دولار)
- التجارة الخارجية:
- ٢٠٠,٦ (١٩٧٨) - ٣٨٦٦ مليار دولار (٢٠١٢)
- تحتل المرتبة الأولى في العالم
- (الولايات المتحدة: ٣٨٦٢ مليار دولار)

لا تزال الصين دولة نامية !!

- نصيب الفرد من GDP: ٦٠٠٠ دولار
- ٨/١ أمريكا، ٧/١ اليابان ،
- يأتي في المرتبة الـ ٨٤ تقريبا
- ١٠٠ مليون صيني يعيشون تحت خط الفقر
- التفاوت بين المناطق المختلفة

الخبرات الصينية :

- اعتبار التنمية الأولوية الكبرى لحل مشاكل الصين. وبعد تحديد هذه الأولوية، سجد أن كل السياسات الداخلية والخارجية المطبقة في الصين خلال ثلاثين سنة الماضية إنما تخدم هذه الأولوية الكبرى.
- تحرير الفكر وعدم التقيد بالنص؛ (أعني هنا النص الموجود في التراث الصيني القديم والنص الماركسي)، والنظرة الموضوعية للتراث الصيني وللتعاليم الماركسية؛ ربط المبادئ الماركسية بواقع الظروف الصينية. والاستفادة من تجارب ودروس جميع الشعوب.
- تحقيق الاتفاق الوطني في النظرة إلى الماضي (تاريخ الصين الحديث)، تجنب التطرف في تقييم الماضي مما جنب للبلاد انقسامًا كبيرًا بين صفوف الشعب.
- خلع القدسية عن الرئيس السابق ماو تسي دونغ والنظرة إليه على أنه قائد عظيم للصين الحديثة ولكنه وقع في أخطاء جسيمة خاصة في أواخر حياته. نبذ العبادة الشخصية مع الاحترام له والاستفادة لبعض أفكاره الإيجابية.
- يتحمل مسؤولية الأخطاء جيل كامل من القادة الصينيين.
- معاملة العصاة الأربعة بأسلوب إنساني .
- اعتماد الإصلاح التدريجي، ورفض الأسلوب الصدمي، وإجراء اختبارات على مستويات مختلفة قبل التأكد من صواب وفعالية القرارات، مما جنب للصين مخاطر التغيير الاجتماعي المفاجيء وضمن لها الاستقرار في مسيرة الإصلاح. (فالانفتاح الصيني مثلا، جرى تطبيقه أولا في مدينتين ساحليتين هما شينغ جينغ وجوهاي، ثم امتد إلى أربع عشرة مدينة على سواحل البحار والأنهار، وفي الأخير شمل هذا الانفتاح جميع المناطق الصينية).
- * إصلاح النظام السياسي بشكل حذر. التمسك بمبدأ "الاستقرار أولا" دون التخلي عن الاختبارات الديمقراطية على مستوى القاعدة وداخل الحزب. فالاستقرار مهم، ولكنه ليس حجة لتهرب من الممارسات الديمقراطية. وأدركت القيادة الصينية أن الاستقرار على المدى البعيد يتوقف على نجاح إصلاح النظام السياسي.

- خلق بيئة دولية صالحة للتنمية، والانفتاح على العالم بشكل شامل؛ وتحسين العلاقات مع العالم الغربي وافتتاح سياسة حسن الجوار مع البلدان المجاورة وتطوير الصداقة التقليدية مع العالم الثالث؛ والتمسك بمبدأ تعددية الأقطاب وتبني سياسة خارجية مبنية على أساس الاستقلالية والسلام؛ عدم رفض العولمة للاستفادة منها لتنمية الاقتصاد والتجارة الخارجية وجذب الاستثمارات وتشجيع الشركات الصينية على التوجه إلى العالم لخوض المنافسات.
- تبني سياسة "دولة واحدة ونظامين" وهي سياسة لا مثيل لها في العالم الحديث وقد نجح في استعادة السيادة الصينية على هونغ كونغ وماكاو وفي الحفاظ على الاستقرار والازدهار في هذين المستعمرين السابقين.
- السماح لبعض بتحقيق الغنى قبل الآخرين لتحقيق الغنى المشترك في النهاية. وإدخال آية التنافس في كافة القطاعات مما فجر المبادرة وقوة الإبداع للشعب ورفع الفعالية.
- الربط بين الاقتصاد السوقي والتحكم الكلي.
- السوق بصخ الحيوية في الاقتصاد ويفجر المبادرة للأفراد ولكن دور الحكومة مهم أيضا في توجيه النمو السليم للاقتصاد.
- اعتماد سياسة تنظيم الأسرة للحد من الانفجار السكاني وهي سياسة قللت للصين ٣٠٠ مليون نسمة تقريبا.
- الاهتمام بالتعليم لرفع نوعية الموارد البشرية. فالاهتمام بتعليم الأبناء يعتبر عادة صالحة للأمة الصينية حيث
- تشير الإحصاءات أن الإنفاق على تعليم الأبناء يأتي في مقدمة الإنفاقات المعيشية لمعظم الأسر الصينية سواء أكانت في الأرياف أم في المدن.

المشاكل التي نتجت عن التجربة الصينية:

- لا يخلو الإصلاح التدريجي من بعض السلبيات، حيث أن مرحلة الانتقال بين النظام القديم والنظام الجديد تطول وتخلق مجالاً للفوضى والعشوائية.
- تخلف إصلاح النظام السياسي عن إصلاح النظام الاقتصادي، والنقصان في البناء القانوني والديمقراطي وفي المراقبة المؤسساتية للسلطة مما أدى إلى نشي الفساد.
- وجود تفاوت في مستوى التنمية بين مناطق مختلفة، والتفاوت في الدخل بين سكان المدن وسكان الأرياف، وبين فئات اجتماعية مختلفة، والافتقار إلى العدالة والمساواة الاجتماعية.
- تلوث البيئة والاستهلاك المفرط للطاقة.
- ظهرت بعض المشاكل في السياسة الخاصة بالأقليات القومية، ولا سيما في التبت وشينغجانغ.

الحلول لتصدي التحديات :

- نظرية التنمية العلمية، تحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، تعميق الإصلاح السياسي، مكافحة الفساد، بناء مجتمع متناغم، حماية مصالح المستضعفين، تعزيز الوحدة بين القوميات المختلفة، تحفيز الطلبات المحلية... وهي سياسات تبنتها الحكومة الصينية قريبا.

الختام :

- التجربة الصينية لا تعني الإنجازات فحسب، بل تعني دروسا ومشاكل أيضا.
- التجربة الصينية مفتوحة وقابلة للتعديل والتغيير، كما أنها تحترم التجارب الأخرى، وهي ليست مضادة للتجربة الغربية. بل العكس هو صحيح، إذ أنها أخذت من التجربة الغربية أشياء كثيرة مفيدة لها.
- التجربة الصينية لا تعني "النموذج الصيني" أو "المعجزة الصينية"، وقد لا يمكن تطبيقها في بلد آخر. فعلى كل دولة أن تستكشف نمط التنمية الخاص بها مستفيدة من تجارب ودروس الغير.
- من المفيد أن تتبادل الصين والدول العربية تجاربها في التنمية لكي تستفيد منها لخدمة مصالح الأمتين .

تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاستثمار والتجارة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- المعلومات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين
- تيسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار والتجارة
- إدارة جودة التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة الخفيفة، والمنسوجات، والملابس الجاهزة، والخدمات، مثلًا خدمات المطاعم وبيع الجملة وبيع بالتجزئة

- أسباب لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
 - تحديد صلاحيات السوق
 - التفريق بين القطاعات
 - تقديم نطاق لدعم السياسات
- الممارسة الدولية
 - المعايير المطلقة والنسبية
 - الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة والصغرى
 - مؤشرات: عدد الموظفين، وسعدل دوران، إجمالي الأصول، الخ.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- المساهمة في التنمية الاجتماعية
- المساهمة في التنمية الاقتصادية
- المساهمة في تطوير التكنولوجيا

- المساهمة في التنمية الاجتماعية :

منذ عام ١٩٧٦:

١. تحول ٢٣٠ مليون فلاح من قطاع الأسترراع إلى القطاعات الصناعية/الخدمية ويعمل معظمهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو يقوم بالتشغيل الفردي .
٢. توفير ٨٠% من الوظائف لعمال الحضر.
٣. تقديم ٨٣% من فرص العمل في القطاع الصناعي.
٤. توفير ٧٥% من فرص العمل للأيدي العاملة الجديدة.

المساهمة في الاقتصاد الوطني:

المنتجات والخدمات

- ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٢)
- ٧٤% من قيمة الإنتاج الصناعي الجديدة
- ٥٨,٩% من إجمالي مبيعات الاجتماعية
- ٦٨,٣% من إجمالي قيمة الصادرات
- ٦٩% من إجمالي قيمة الواردات
- ٥٠% من مجموع الضرائب
- المؤسسات الصينية مع العمليات/الاستثمارات الخارجية: ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ و ٨٠% منها وأكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المساهمة في تطوير التكنولوجيا:

- تطوير ٨٢% من المنتجات الجديدة
- تنفيذ ٧٤% من مشاريع الابتكار التقني
- تسجيل ٦٦% من براءات الاختراع
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاعات الكثيفة المعارف

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

❖ المميزات :-

- قبول طلب صغير
- متنوعة ومبتكرة
- سريع اتخاذ القرارات
- قصير دورة الإنتاج ومنخفض التكلفة والسعر
- مرن وجاهز للتعلم

❖ العيوب :-

- الحاجز النوعي في التجارة الخارجية
- الاعتماد على الوسطاء للحصول على المعلومات وتوقيع العقد
- تجاهل مواصفات واضحة، جودة غير متناسقة
- القليل من الاهتمام بالملكية الفكرية
- القليل من المعلومات عن أنظمة التجارة الدولية
- ضعف في الترتيبات اللوجستية
- ضعف في مقاومة الخطر

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار:

- المشاريع الصغيرة والاستثمار الصغير المبلغ
- قصير فترة دورة رأس المال
- معدل الفشل
- اختلاف أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن أصحاب الأعمال الكبيرة
- إقراض القطاع الخاص

الدعم في مجال القانون:

- قانون النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يدخل حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٠٣، تغطي ٦ فصول: الخط العام للترويج، والدعم المالي، ودعم البدء، التكنولوجيا والابتكار، تنمية الأسواق، الخدمات الاجتماعية
- قانون المؤسسة البلدية يدخل حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٩٧
- عمود فقري للتنمية الاقتصادية الريفية وعامل رئيسي للاقتصاد الوطني

الدعم في مجال السياسات:

- مجلس الدولة: المزيد من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)
- مجلس الدولة: المزيد من التشجيع والتوجيه للتنمية الصحية للاستثمار الشعبي (أيار/مايو ٢٠١٠)

تشكل القوانين والسياسات هيكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدعم في مجال الهيآت :

- وزارة الصناعة والمعلومات: إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- وزارة التجارة: مكتب ترويج التجارة ومكتب ترويج الاستثمار
- خط ساخن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مكتب ترويج الاستثمار
- الوزارات والجان والحكومات المحلي الأخرى
- تكثيف التعاون وتعزيز التنسيق بين الإدارات الحكومية في صياغة وتنفيذ سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدعم في التمويل :

- صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- نظام ضمان ائتمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المصارف القابضة المحلية
- شركات القروض الصغيرة
- قروض القطاع الخاص
- تطوير المؤسسات المالية القاعدية للوصول إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الخدمات قريبة

الدعم في مجال الخدمات الاجتماعية :

- بناء منصة الخدمات الشاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة
- الاستشارات المتكاملة في مجال السياسات
- تنمية الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تنظيم الموارد المخصصة بالخدمات الاجتماعية

تنظيم الموارد المخصصة بالخدمات الاجتماعية
بحاجة إلى دعم المجتمع ككل لتطوير
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حلقة تأكيد المنتجات: جودة المنتجات

- فحص مؤهلات للمنتجات (نظام الصناعة المحلي)
- فحص التأهيل للمنتجات (نظام مراقبة الجودة المحلي)
- تفصيل المواصفات الفنية للسلع، بما في ذلك وصف فهرس النص الواضح لجودة العينات
- تعريف حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة (نظام الملكية الفكرية المحلي)
- تبادل القوانين واللوائح ذات الصلة
- تفتيش ورش الإنتاج

إدارة الجودة :

- لضمان جودة منتجات التصدير والاستيراد يكون المشتريين والبايعين بحاجة إلى
- الاتفاق على المعايير والمواصفات
- إنتاج منتجات ذات تكنولوجيا موثوقة وتفتيشها بالترتيب الصحيح
- تعيين عقوبة لإخفاقات الجودة
- الاتفاق على آلية التحكيم
- الجهود من كلا الجانبين

خفض مخاطر جودة المنتجات:

حفلة تأكيد المنتجات: جودة المنتجات

- فحص مؤهلات للمنتجات (نظام الصناعة المحلي)
- فحص التأهيل للمنتجات (نظام مراقبة الجودة المحلي)
- تفصيل المواصفات الفنية للسلع، بما في ذلك وصف فهرس النص الواضح للجودة العينات
- تعريف حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة (نظام الملكية الفكرية المحلي)
- تبادل القوانين واللوائح ذات الصلة
- تفتيش ورش الإنتاج

إدارة الجودة :

لضمان جودة منتجات التصدير والاستيراد يكون المشتريين والبائعين بحاجة إلى

- الاتفاق على المعايير والمواصفات
- إنتاج منتجات ذات تكنولوجيا موثوقة وتفتيشها بالترتيب الصحيح
- تعيين عقوبة لإخفاقات الجودة
- الاتفاق على آلية التحكم
- الجهود من كلا الجانبين

الفاعليات التى تم الاشتراك بها خلال الدورة التدريبية

فاعليات قمة رجال الاعمال الشباب الصينيين و العرب .

- من خلال هذه الفاعليات تم لقاء بالسيد رئيس الوزراء الصينى مع عدد من رجال الاعمال ممثلين ١٦ دولة عربية و كانت من ضمن هذه الدول جمهورية مصر العربية و كان ممثل الدول العربية

الاستاذ/محمد سمير فهمى و قد طرح سؤال للسيد رئيس الوزراء ان جدار الثقة بين المستورد و المستهلك المصرى و المصدر الصينى كاد ان ينهار بسبب جودة المنتج الصينى و ببعض المشاكل التى تواجه صغار المستوردين مع المصانع العشوائية و عدم الرقابة عليهم

و كان رد السيد رئيس الوزراء . ان دولة الصين لازالت دولة نامية فليدونها اكثر من ١٨٠ مليون شخص تحت خط الفقر و مازلنا فى دور معرفة الاخطاء و وضع القوانين التى تقوم بتصحيح هذه الاخطاء و حصر جميع المصانع العشوائية لخضوعها للرقابة الحكومية.

- حضور فاعليات "قمة رجال الاعمال الشباب الصينيين و العرب"



و قد كان موضوع القمة حول دور شباب الاعمال و مؤسساتهم و المؤسسات الحكومية فى خدمة المجتمع. فقد تم شرح الخدمات التى تقدمها الغرفة لرجال الاعمال المصدرين منهم و المستوردين و صغار التجار لخدمة المجتمع

- عمل مشروع التأمين الصحى للتجار و اسرهم.
- التدريب- حيث انشأت الغرفة مركز تدريب للتجار و العاملين لديهم
- (اكااديمية التجزئة) و يتم فيها التدريب على الاتى
 - x خدمة العملاء.
 - x الحاسب الالى.
 - x التسويق .
 - x تنمية المهارات فى فن البيع.
 - x المحاسبة المالية.
- اعلام المصدرين و المستوردين للفرص التجارية المتاحة بين مصر و دول العالم الخارجى .
- وكذلك المعارض المقامة داخل مصر و خارجها بمختلف المجالات.
- عمل لقاءات ثنائية بين رجال الاعمال المصريين و الاجانب فى مختلف التخصصات.
- تعتبر الغرفة التجارية همزة وصل بين المشاكل التى تواجه التجار و الجهات الحكومية المختلفة.
- اعداد الابحاث الاقتصادية عن السوق للعديد من السلع و الخدمات للتعرف على حالة السوق للمساعدة لايجاد حلول للمشاكل التى تواجه هذا القطاع.

حضور فاعليات ندوة عن فرص الاستثمار المتاحة داخل مصر و مميزات الاستثمار بمصر

و قد قام الاستاذ/خالد محمد على مصطفى من جمهورية مصر العربية للتحدث عن هذا الموضوع . و تم عرض الآتى :-

- ان مصر ليست لها توجه سياسى ضد اى دولة محددة او فصيل معين
- ان مصر تشجع الاستثمار فى كل قطاعاتة الصناعية و الزراعية و السياحية
- من ابرز مجالات الاستثمار فى مصر :-



*لماذا الاستثمار فى مصر؟

- تتيح قوانين الاستثمار فى مصر العديد من الفرص فى مجالات الاستثمار امام كافي المستثمرين.

*الميزة التنافسية فى مصر؟

- توافر الايدى العاملة بالاضافة الى تنافسية الاجور.
- سوق استهلاكى كبير.
- بنية اساسية متوفرة (الاتصالات- الطرق-الموانى و المطارات
- تنافس معدلات الضرائب.
- حيث ان الضرائب على دخل الشركات و الافراد تصل الى ٢٠% و استيراد مستلزمات الانتاج بجمارك مخفضة.

* اتفاقيات تفضيلية للنفاذ الى الاسواق العالمية :-

- تحرص مصر على اقامة علاقات اقتصادية قوية من خلال الاتفاقيات الثنائية مع كبرى التكتلات الاقتصادية مثل :-
- الاتحاد الاوروبى - من خلال اتفاقية الشراكة الاوروبية.
- الولايات المتحدة - من خلال اتفاقية الكويز.
- افريقيا- من خلال اتفاقية الكوميسا (شرق - جنوب افريقيا).
- الشرق الاوسط - من خلال اتفاقية التجارة الحرة.
- تطوير الجهاز المصرفى.

القطاعات الاستثمار في مصر :-

قطاع تجارة التجزئة

من المتوقع أن تنمو مبيعات مصر من قطاع التجزئة من نحو ١٦٤,٥٢ مليار جنيه (٣٠,٣٠ مليار دولار أمريكي) متوقعة في عام ٢٠١١ إلى ٢٦٢,٢٦ مليار جنيه بحلول عام ٢٠١٥، مع بقاء الاستقرار السياسي على المدى الطويل كعلامة الاستفهام الوحيدة. أما العوامل الرئيسية وراء النمو المتوقع في مبيعات التجزئة في مصر فهي العدد الكبير للسكان وارتفاع نسبة الشباب بينهم، وظهور طبقة وسطى أكثر ثراء، وصناعة السياحة الحيوية النشطة والقبول المتزايد لمفاهيم التجزئة الحديثة.

كما أن عدد السكان الكبير لمصر يجعل منها أكبر سوق في العالم العربي، مع تزايد عدد السكان من ٨٢,٥ مليون نسمة في ٢٠١١ إلى ما يقدر بنحو ٨٨,٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥، وتوقع ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٧٠% ليصل إلى ٤,٩٥٧ دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٥.

قطاع المنسوجات

تعد مصر موطناً لصناعة المنسوجات التي تتميز بأكملها الراسي المطلق، والوحيدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتم تنفيذ عمليات الإنتاج بأكملها داخل مصر، بداية من زراعة القطن إلى إنتاج الغزل والنسيج والملابس الجاهزة. وينعكس القطاع دوراً مركزياً هاماً للغاية في الاقتصاد المصري، حيث أن قطاع المنسوجات هو ثاني أكبر قطاع بعد إنتاج الصناعات الزراعية، وأكبر قطاع من حيث فرص العمل بنسبة استحوذ قدرها ٣٠% من العمالة المحلية في عام ٢٠٠٨. كما يشكل القطاع ٣% من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٠% من الناتج الصناعي ونحو ١٣% من الصادرات غير البترولية في ٢٠١٠/٢٠١١، وفقاً للبنك المركزي المصري.

قطاع السياحة

تعد صناعة السياحة في مصر من بين الصناعات الأكثر تنوعاً وحيوية في العالم، وإلى جانب الشواطئ البكر والشمس الدافئة المشرقة على مدار السنة، نجد أن تاريخ مصر العريق والمتنوع وتراثها الثقافي العني ومعالمها الجغرافية الفريدة جعلوا منها مقصداً لسياحة المغامرات والسياحة البيئية و سياحة الإبحار والغوص والسياحة الصحية والسياحة الثقافية - فضلاً عن المزارات والسياحة الدينية إلى المواقع ذات الأهمية للمسيحيين والمسلمين على حد سواء.

قطاع الزراعة

يمثل قطاع الصناعات الزراعية نحو ٦,٨% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام ونحو ٢٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

في عام ٢٠١١/٢٠١٠، حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معدل نمو سنوي قدره ١١,٥٢% ونجح في جذب تدفقات رؤوس أموال مصدرة تصل قيمتها إلى نحو ٤٤,٨٢ مليار جنيه مصري بمعدل نمو بلغ ٧,١٣%، وعلاوة على ذلك، نجح القطاع في توليد عائدات بقيمة ١٢,١٦ مليار جنيه وساهم بنسبة ٤,١٦% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

قطاع التعليم

قطاع التعليم في مصر، والذي يذخر بالعديد من الفرص الاستثمارية، على تكوين وخدمة أكبر حجم من القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالنظر إلى الدول الخارجية وخبرتها، رأيت مصر كيف يمكن الاستفادة من القطاع الخاص في عملية التنمية التعليمية، من التعليم الخاص إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمرحلة الدراسة الاثني عشر، ومن التعليم الجامعي الخاص والتعليم الفني/المهني إلى برامج التدريب في الشركات.

قطاع الخدمات المالية

عد قطاع الخدمات المالية في مصر - أحد أقدم وأعرق القطاعات وأكثرها ثباتاً في الشرق الأوسط - وواحد من أكثر القطاعات تطوراً في المنطقة وذلك بفضل وجود قطاع خاص نشط وكذلك الإصلاحات التنظيمية الرئيسية التي تم تنفيذها. وفي الوقت الحالي، تعتبر البنوك وشركات السمسرة والبنوك الاستثمارية وشركات الملكية الخاصة في مصر من أكثر المؤسسات نشاطاً وحيوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتجح في جذب استثمارات أجنبية كبيرة من الكيانات الكبرى والأسماء المرموقة على المستويين المحلي والعالمي كما تمضي قدماً في تنفيذ خطط توسعية إقليمية طموحة خاصة بهم.

قطاع الرعاية الصحية

شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج طموح لإصلاح نظام الرعاية الصحية القومي، راجية بذلك أن تؤكد مكانتها المتميزة كمصدر لخدمات الرعاية الصحية في المنطقة ومقصد رئيسي لكل من السياحة العلاجية والاستثمار في مجال الصحة.

وقد فرضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي القوية لمصر على مدى السنوات القليلة الماضية إلى جانب معدل النمو الاقتصادي الهائل والمثير للإعجاب مطالب جديدة للبنية التحتية في مصر. ونتيجة لذلك، تعهدت الحكومة المصرية بإثراء القطاع الخاص في كل مناحي وجوانب عملية الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك الرعاية الصحية.

وفي عام ٢٠١١، كان من المتوقع أن يبلغ الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية إلى إجمالي المصروفات (الإنفاق) نسبة ٤٠,٧% ليرتفع إلى ٤١,٦% في عام ٢٠١٢. وهو ما تم رفعه الآن إلى ٤١,٣% و٤٤,٨% على التوالي.

قطاع النقل واللوجيستيات

تمتع مصر بموقع جغرافي فريد من نوعه جنباً إلى جنب مع قاعدة واسعة وعريضة من البنية التحتية، وهو ما يعزز مكانة البلاد كمركز عالمي لوجيستي رئيسي للشركات التي تتطلع إلى القيام بأعمال وأنشطة تجارية أو التجارة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا.

قطاع البتر وكيمويات

مثل قطاع البتر وكيمويات حوالي ١٢% من إجمالي الإنتاج الصناعي في مصر، حيث يقدر حالياً بنحو ٧ مليار دولار أمريكي سنوياً. وفيما يُعد هذا المقدار معادلاً لنحو ٣% فقط من إجمالي الناتج القومي لمصر، إلا أن كل من خبراء الصناعة الدوليين واستراتيجيو الصناعة المحلية يعتقدون أن مصر تمتلك فرص وإمكانات وأعدة لتصبح واحدة من كبار اللاعبين في المنطقة، وخصوصاً مع تنفيذ الخطة القومية للبتر وكيمويات (٢٠٠٢-٢٠٢٢).

قطاع الطاقة المتجددة

إن مصر بما تتمتع به من مصادر طاقة دائمة، تمثل هدفا يسعى خلفه كل مستثمر، خاصة في ظل التوقعات بنفاد الاحتياطي من الغاز الطبيعي خلال ٥٧ عاماً. كما أنها بما تمتلكه من وفرة في الأراضي الصالحة للزراعة، وطقس مشمس، ورياح مرتفعة السرعة، تُعد مصدراً رئيسياً لثلاثة أنواع مختلفة من الطاقة المتجددة: الطاقة المتولدة عن طريق الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة المستخرجة من التكوينات الحيوية.



13A014512

شهادة

(ترجمة)



穆罕默德 ● 萨米尔 ● 穆罕默德 ● 法赫米 先生 来自阿拉伯埃及共和国，自 2013 年 9 月 5 日至 2013 年 9 月 25 日在中国

北京参加了由中华人民共和国商务部主办、商务部国际商务官员研修学院承办的“阿拉伯国家贸易与投资研修班”，特此证明。



二〇一三年九月二十五日

证书专用章

تشهد وزارة التجارة لجمهورية الصين الشعبية بأن السيد محمد سمير محمد فهمي من جمهورية مصر قد شارك في الدورة التدريبية في التجارة والاستثمار للدول العربية، خلال الفترة 5-25 سبتمبر 2013، والتي نظمتها أكاديمية المسؤولين التجاريين الدوليين بوزارة التجارة الصينية في بكين تحت رعاية وزارة التجارة لجمهورية الصين الشعبية.

وزارة التجارة لجمهورية الصين الشعبية
25 سبتمبر عام 2013م

13A014511

شهادة

(ترجمة)



● 穆罕默德 ● 阿里 ● 穆
● 哈利德 ● 穆罕默德 ● 阿里 ● 穆
斯塔法 先生来自阿拉伯埃及
共和国，自 2013 年 9 月 5 日至
2013 年 9 月 25 日在中国北京

参加了由中华人民共和国商务部主办、商务部国
际商务官员研修学院承办的“阿拉伯国家贸易与
投资研修班”，特此证明。

تشهد وزارة التجارة لجمهورية الصين الشعبية بأن السيد
خالد محمد علي مصطفى من جمهورية مصر قد شارك في الدورة
التدريبية في التجارة والاستثمار لل دول العربية، خلال الفترة 5-
25 سبتمبر 2013، والتي نظمتها أكاديمية المسؤولين التجاريين
الدوليين بوزارة التجارة الصينية في بكين تحت رعاية وزارة
التجارة لجمهورية الصين الشعبية.



وزارة التجارة لجمهورية الصين الشعبية
25 سبتمبر عام 2013م